



جامعة ذي قار
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

”المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني“

(المجلد الثالث) 17-16 كانون الاول 2020



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

التعليم الرقمي وتجاربه في ظل أزمة كورونا

الباحث
واثق حسن علي ابو الهيل

الباحثة
رواء غازي

الباحث
محمد جاسم السعدي

المقدمة

ألزمَ الحظر الصحي الطلبة والهيئة التدريسية البيوت كما ألزم غيرهم، فتوقفت الحركة الطبيعية للحياة، وتعطلت الخطة التعليمية فكان البحث عن خطة بديلة، ونظراً لجِدَة التجربة - في معهدنا - على مجتمعاتنا

وفي وقت أفادت فيه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو في تقرير صادر عنها ، بانقطاع 290 مليون طالب وطالبة على مستوى العالم عن الذهاب إلى المقاعد الدراسية بسبب فيروس «كورونا» المستجد، طبقت معهدنا مبادرة «التعلم عن بُعد» بالتنسيق مع قرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (العراق) لضمان استمرارية التعليم لكافة الطلبة

وكشف بدء تطبيق مبادرة «التعلم عن بُعد» العديد من المحاور والتفاصيل التي تتماس مع أطراف العملية التعليمية جميعها، وحملت التفاصيل الكثير من التساؤلات التي يشترك فيها الجميع، بين آلية التطبيق، وجدواها، وكيفية تحقيق أفضل النتائج منها، فضلاً عن بروز تحديات متنوعة، يجب أن يتجهز الجميع لتذليلها، بهدف تحقيق استفادة تعليمية قصوى لأبنائنا الطلبة، وبالتوازي مع ذلك برزت تساؤلات مهمة في مقدمتها، مدى استعداد البنية التحتية فيما يتعلق بالأنظمة التقنية التي من شأنها تنفيذ المبادرة دونما أية عوائق، ومدى وجود معلم مؤهل لتنفيذها، بالإضافة إلى الطالب نفسه ومدى استعداده وتقبله للاستفادة من مفردات (التعلم عن بُعد)، وجاهزية أولياء الأمور لتعظيم مخرجات هذه المبادرة وهل يمكن تفعيل برامج التعليم عن بُعد مع الطلبة وما هو البرنامج الذي يمكن أن يقترح لهذا الغرض وما موقع المختبرات والورش والأنشطة التطبيقية في هذا البرنامج وهل يوجد برنامج واحد يمكن أن يناسب جميع المراحل التعليمية وجميع الاقسام وجميع أنماط الطلبة وعلى أي نحو سيستأنف البرنامج التعليمي عمله بعد انتهاء هذه الجائحة: هل ستعود خريطته الزمنية إلى سيرتها الأولى؟ من حيث الامتداد الزمني

للمحاضرة ، وعدد ساعات يوم العمل، وعدد أيام الأسبوع الدراسي ؟ أم تُخصمُ منه أوقاتٌ لصالح (التعليم عن بعد)؟

للقوف على مدى فاعلية المبادرة واستعراض الإيجابيات التي تساعد في رسم غدٍ أفضل لمنظومتنا التعليمية.

الإطار العام للدراسة

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كون الشركة العامة لموانئ العراق تعتمد اعتماداً كلياً على كوادرها البشرية الذين يتعاملون مع عمليات التفريغ والشحن والإرساء والإقلاع للبواخر والخدمات اللوجستية لها ، وكذلك أهمية وجود الخطط والبرامج التدريبية لإعداد هذه الكوادر بما يتلاءم وظروف ومقتضيات التحديث والتطوير وإمكانياتها، ومواكبة التطورات التكنولوجية لتحسين وتطوير الأداء بكفاءة وفاعلية .

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان مدى تأثير التعليم والتدريب الإلكتروني على طلبة المعهد والموارد البشرية العاملة في الشركة العامة لموانئ العراق، وأثرها على الفرد وبالتالي على الدائرة في ظل مخطط وبرامج التعليم التدريب المعتمدة حالياً.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن التعليم بالمعهد و الدورات التدريبية التي تعقدها الشركة العامة لموانئ العراق لإعداد كوادرها البشرية لها تأثيرات إيجابية على الكوادر البشرية العامة وسواء كانت هذه التعليم والدورات داخل الشركة لوجود معهد تدريبي متخصص بذلك او خارج الشركة .

منهجية الدراسة:

حُد الإطّار الزمني للبحث خلال ازمة كورونا لسنة 2020 ، وقد استندت الدراسة على منهج وصفي فهو يحلل الواقع والبيانات بغية الوصول إلى النتائج.

الفصل الاول : الإطار النظري

معهد الموانئ

تأتي فكرة إنشاء معهد الموانئ من أهمية بناء جيل متطورا ذا قدرة وكفاءة عالية تتسلح بالعلوم والمعرفة الاساسية والتطبيقية في ادارة وتشغيل الموانئ .. كما يسعى المعهد ان يكون مؤسسة تعليمية بحثية رائدة ومتميزة في علوم الموانئ وتطبيقاتها سواء على المستوى الوطني او الاقليمي او العالمي اخذين بنظر الاعتبار معايير الجودة العالمية .. هذا بالإضافة الى خلق واثراء المعرفة وذلك بالبحث والنشر العلمي .

كما ان وجود المعهد يساهم في رفع مستوى الجودة التعليمية والتطبيقية عن طريق اعتماد المعايير الدولية المعتمدة في اعداد وتأهيل الموارد البشرية للعمل في قطاع الموانئ والنقل البحري والقطاعات المهنية الاخرى.

تأسس المعهد في التاسع من أيلول عام 1972 بموجب قانون العمل رقم (150) المعدل لسنة 1970 تحت مسمى مركز تدريب المهني للموانئ بناء على حاجة الشركة العامة لموانئ العراق ثم تغير اسمه ليصبح (مركز تدريب الموانئ) وبعد ذلك معهد الموانئ سنة 2014 .

وضع المعهد في بداية تأسيسه مهاما تلخصت في توفير فرص للتدريب والتأهيل المهني ورفع مستوى الكوادر العاملة في المعامل والشركات في المنطقة الجنوبية اخذين بنظر الاعتبار الجدوى الاقتصادية من وراء انشاء مثل هذا المعهد والتي تتلخص بالكلف المرتفعة نسبياً التي يتحملها المتدرب في ارساله الى خارج المحافظة او خارج القطر .

كما ويعتبر مؤسسة تدريبية متخصصة بعلوم الموانئ (بحرية ، هندسية ، ادارية) . تقدم خدماتها التدريبية والاستشارية من خلال فريق من المحاضرين من ذوي الشهادات العليا والخبرة والمدرسين المؤهلين على مستوى عال ومعتمدين من مؤسسات مرموقة ، يعتمدون في تقديم خدماتهم التدريبية على احدث تقنيات التدريب والتعليم الناشط ضمن منهجية علمية وعملية تنطلق من مبدا الالهام وصناعة الرغبة في التغيير والابداع وصولاً الى حالة التطوير القادرة على الاستمرار .

كما وتعتبر الموانئ العراقية جزءاً مهماً من نظام النقل المتكامل للعراق ولها الاثر الكبير في تنفيذ خطط التنمية واهم عنصر لدعم وتطوير أنشطة الموانئ هو العنصر البشري .

علية فان من الاهداف الرئيسية الطموحة هو رفد الشركة بالموارد البشرية المتطورة وذات تعليم متقدم بأنشطة الموانئ وتطوير الموارد البشرية العاملة لديها .

ولما للكادر الوسطي من اهمية كبيرة في ادارة وتنفيذ خطط التطور والتنمية لأنشطة الموانئ وخاصة لدعم مشروع انشاء ميناء الفاو الكبير ارتأت الإدارة العليا وبدعم لامحدود من السيد معالي وزير النقل في دعم وإنشاء معهد الموانئ .

رؤيتنا

- نطمح أن نلبي كل الاحتياجات التدريبية لكافة العاملين بالموانئ البحرية وقطاع النقل البحري بأعلى المستويات والتقنيات وبتميز .
- نسعى دائماً لتطوير امكانياتنا التعليمية والتدريبية واعداد الكوادر اللازمة للعمل لتواكب التطور التكنولوجي في مجال الموانئ والنقل .

رسالتنا

يهدف معهد الموانئ الى التأهيل لتدريب وإعداد الكوادر الفنية اللازمة للعمل في قطاعي الموانئ والنقل البحري وهومن المعاهد المتميزة والمتخصصة في هذا المجال داخل البلد .

القيم

- ضمان العدالة بين اعضاء هيئة التدريسية .
- ضمان المساواة بين الطلاب والمتدربين في الحصول على فرص التعليم بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي وانتماءاتهم الدينية .
- النزاهة والشفافية بما يحقق العدالة ويعزز الثقة والمصداقية .
- العمل بروح الفريق من خلال التعاون والعمل الجماعي .

اهداف المعهد

أ- اهداف عامة

- إعداد كادر وسطي مؤهل معرفيا ومهاري للتعامل مع التطور التقني الحاصل في قطاع الموانئ عالميا .
- تأهيل إعداد القوى العاملة الجديدة حديثة التعيين في الموانئ وشركات قطاع النقل البحري وكذا الشركات الصناعية وقطاع البترول من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية والإعدادية والمعاهد الفنية الصناعية والتجارية وذلك لضمان استمرار توفير كوادر فنية متخصصة مدربة بما يفي بحاجة سوق العمل .
- تدريب العاملين في الموانئ وشركات النقل البحري وكذا الشركات الصناعية وقطاع البترول من مختلف الكوادر والمستويات الإدارية والفنية وتنمية مهاراتهم للارتقاء بمستوياتهم إلى مستويات الأداء والمهارات القياسية العالمية لمسايرة التطور التكنولوجي في المجالات المذكورة مستهدفاً رفع كفاءات التشغيل للعاملين بالقطاعات المذكورة سابقاً.
- تنمية الموارد البشرية بجميع القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية والبترولية... إلخ.

- توفير الخدمات السابقة للكوادر الوطنية العربية .
- تبادل الخبرات مع الهيئات والمنظمات المختصة بالنقل البحري وأعمال الموانئ والقطاعات الأخرى من الشركات وكذا بمراكز التدريب والكليات والمعاهد البحرية العالمية بهدف إثراء الفكر وتبادل الخبرات والمهارات في مجال التدريب والوقوف على أحدث البرامج والمناهج التدريبية.
- بلوغ المعايير الدولية في التعليم التقني والبحري.
- استيعاب التطور الحاصل في حقل العمل من خلال استحداث اقسام تقنية وبحرية مواكبة للتغيير .
- توفير البيئة المثالية جهد الامكان لبلوغ حالة التعلم الامثل.
- المواكبة المستمرة والاطلاع على التطور الحاصل في مختلف فروع التخصص ادارة وتشغيل الموانئ والنقل البحري لرفد مهارات ومعارف الكوادر التعليمية.
- التأكيد على احترام التقاليد الجامعية الرصينة وتقديس المهنة وآدابها.
- السعي الدؤوب لاستمرار العلاقات الايجابية مع الكليات والمعاهد المناظرة.
- تشجيع الطلبة للمشاركة في النشاطات والمنظمات الطلابية لغرض تطوير المهارات القيادية.
- التأكيد على روح الجماعي والعمل كفريق واحد.
- استثمار الطاقات الابداعية التي تصب في خدمة وتطوير الموانئ العراقية .
- توثيق أوامر التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات مع المنظمات الدولية والمؤسسات العلمية والمهنية في داخل العراق وخارجه .

ب- الاهداف الخاصة

- تخريج كادر علمي مهني ذا خلفية مبنائية وأكاديمية وسلوكية لزيادة وتحسين الإنتاج والخدمة في عمل الموانئ .
- تنشيط وتوجيه البحث العلمي لحل مشاكل الشحن والتفريغ في الموانئ وتسخير نتائجها خدمة للجهات المستفيدة (الجهات المتعاملة) .
- التنسيق مع الدوائر والجهات المستفيدة لتنمية وتطوير العاملين في مجال الموانئ السابقين والجدد بعمل دورات تدريبية حتمية ضمن برامج التعليم المستمر .
- عمل دورات إرشادية وتعليمية للعاملين في الموانئ والقطاع البحري ويشمل ذكور وإناث.
- الاتفاق والتنسيق مع الجهات البحثية والمهنية لحل المشاكل التي تواجه في مجال عمل الموانئ بما يتلائم مع التطور .
- إعداد واقامة الدورات التأهيلية والتطويرية لمختلف المستويات وفي جميع الاختصاصات للملاكات العاملة في قطاع الموانئ والشؤون البحرية.

- تطوير المهارات الفنية للمتدربين من خلال التدريب الميداني والعملي في أقسام وموانئ الشركة العامة لموانئ العراق وسفينة التدريب.
- الإسهام في تهيئة وإعداد الكتب والمصادر العلمية والمنهجية المتعلقة في صناعة الموانئ للدارسين والمتدربين .
- اعداد البحوث والدراسات العلمية والتطبيقية وتشجيعها لخدمة الموانئ العراقية ومواكبة التطورات العلمية والتقنية في مجال الموانئ والعمل على تشجيع الحصول على الشهادات العليا في كافة اختصاصات الموانئ .
- ان يكون هناك صرح علمي جديد مضاف الى عملية التطور في مجال التعليم والتدريب.
- اعداد خريج مؤهل ذو قابلية وقدرة على الانتاج ومؤهل تأهيلاً علمياً واكاديمياً .
- تحقيق رؤية علمية وعملية للتكامل المينائي والبحري لتطوير الخريج واعداده ميدانياً لتحقيق ذلك
- استغلال وتطوير الموانئ اسوةً في موانئ الدول المجاورة والمنافسة ومعالجة المشاكل .

مبررات فتح المعهد

أ- مبررات بشرية :

لا تزال هناك حاجة لتوفير كادر فني متخصص في تشغيل وإدارة الموانئ من الخريجين للعمل في قطاع الموانئ والنقل البحري خاصة بعد التوسع الحاصل في التجارة والانفتاح العالمي بقطاع الموانئ والنقل البحري ، واستقطاب الخريجين لتنمية مهاراتهم العلمية والعملية لتحقيق الريادة في عمل الموانئ .

ب- مبررات جغرافية :

- ان اختيار المعهد في هذا الموقع هو لأسباب
- المنطقة هي من أفضل المناطق المتميزة كونها تمتلك اقدم ميناء على مستوى القطر وقريبة من مركز القرار وضمن الحدود الادارية الى مقر الشركة العامة لموانئ العراق المستفيد الاكبر والتابع لها المعهد .
 - وجود بنايات مركز تدريب الموانئ والتي تم تطويرها وازافة ابنية جديدة لتكون معهد الموانئ وهي ملائم لوجود اجنحة الاكاديمية والادارية ووجود المختبرات وقاعات وورش .
 - وجود بنى تحتية متكاملة الخدمات في مكان وجود المعهد .

- ان تساع الرقعة الجغرافية بين المعهد البحرية للدول المجاورة يتطلب فتح معهد الموانئ تكون نقطة انطلاق الاشباع النقص الحاصل في الكادر الواسطي في العمل المينائي وهي الخطو الاولى الى ميناء الفاو الكبير .

ت- مبررات اجتماعية :

سيؤدي فتح هذا المعهد الى استقطاب ابناء المنطقة والمحافظه كونها المحافظه الوحيدة التي تتواجد فيها الموانئ ، حيث أن أغلبية سكان هذه المنطقة ذات خلفية بحرية حيث يتم اعداد هذه الشريحة اعداداً علمياً وعملياً للعمل المينائي مستقبلاً .

الناحية التربوية الاكاديمية

- توجيه الطلبة في الكلية على اساس اعطاء الأولوية لحب المهنة كعملية علمية ونتاجية وخدمية متكاملة ولها اهمية كبيرة لبناء الوطن ومنذ السنة الاولى لالتحاقهم فيها .
- نقترح انشاء قسمين اكايمييين هما : قسم ادارة وتشغيل موانئ وقسم تقنيات موانئ .
- تشجيع الدراسة العلمية والعملية بالمقارنة مع الساعات النظرية

الأقسام العلمية المقترحة

1- قسم ادارة موانئ

يهدف القسم الى تهيئة اداريين مؤهلين بمهارات تمكنهم من ممارسة العمل في مجال ادارة الموانئ (الارصفة ، الساحات ، الاقسام ، الخ) من خلال ما يتلقونه من معلومات ومهارات في مجال الوظائف الادارية والمالية وكذلك مهارات استخدام التقنيات الجاهزة في مجال الاختصاص .

كما ان القسم يؤهل الخريج للعمل كمختص في مجال ادارة الموانئ من خلال القيام بجميع المهام والمسؤوليات ذات الصلة بوظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه واتخاذ القرارات الاستراتيجية والمالية وصياغتها بما يتناسب مع الخطط ذات الصلة بإدارة الموانئ والادارات المتخصصة الاخرى ومعالجة المشاكل المتعلقة في التفريغ والشحن وجدولة العمليات وادارة المواد والسيطرة على الخزين في الموانئ وتنفيذ أنشطة ادارة الجودة والسيطرة عليها واستخدام التقنيات والبرامج المستخدمة والحديثة في مجال العمل بالموانئ .

2- قسم تقنيات موانئ

يهدف القسم الى تهيئة تقنيين وفنيين مؤهلين بمهارات تمكنهم من ممارسة العمل في تشغيل وصيانة (الارصفة ، الساحات ، الورش والمعامل والمختبرات.... الخ) من خلال ما يتلقونه من معلومات ومهارات في مجال الوظائف الفنية والبحرية والتشغيلية وطرق صيانتها وكذلك مهارات استخدام التقنيات الجاهزة في هذا المجال.

كما ان القسم يؤهل الخريج للعمل كمختص في مجال تقنيات الموانئ من خلال القيام بجميع المهام والمسؤوليات ذات الصلة بوظائف تشغيل وصيانة الوحدات البحرية (ساحبات ، رافعات ، زوارق ، حفارات الخ) ووضع الخطط المتعلقة في ادارة وسلامة الارواح والممتلكات من خلال التنظيم والتوجيه واتخاذ القرار المناسب وصياغة الاستراتيجيات والخطط ذات الصلة بتشغيل الموانئ والادارات المتخصصة الاخرى ومعالجة المشاكل المتعلقة في عمليات الارساء والاقلاع وجدولة العمليات وتنفيذ متطلبات الجودة واستخدام التقنيات والبرامج المستخدمة والحديثة في مجال العمل بالموانئ .

الفصل الثاني :

ألقت أزمة فيروس كورونا بظلالها على قطاع التعليم ومن ضمنها معهد الموانئ ، إذ دفعت لإغلاق أبوابها تقليلا من فرص انتشاره. وهو ما أثار قلقا كبيرا لدى شركة الموانئ كون المعهد احدى اقسامها وكذلك الطلاب في ظل أزمة قد تطول.

كل هذا دفع بالمعهد للتحويل إلى التعلم الإلكتروني ، كبديل طال الحديث عنه والجدل حول ضرورة دمج في العملية التعليمية ، خاصة بعد أن تأثرت العملية التعليمية بشكل مباشر بأتمتة الصناعة وتطور تكنولوجيا (الذكاء الصناعي) و(الإنترنت)، وكذلك ثورة تكنولوجيا المعلومات التي اقتحمت معظم أشكال حياة الإنسان وأصبحت جزءا أصيلا منها.

فبين الجيل المسمى (إكس) والذي يتميز بتعلقه بأجهزة الهاتف الذكية واستخدام التطبيقات المختلفة، وبين احتياج الصناعة كوادر ماهرة تكنولوجياً؛ أصبح دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية توجهاً عالمياً. وأصبح توفير المادة التعليمية من خلال الأجهزة المحمولة لـ"جيل إكس" يشكل عاملاً محفزاً للتعلم بدلاً من الاكتفاء بالدراسة التقليدية، فيها ينمي معرفةً ومهارات مناسبة تؤهله لتلبية احتياجات سوق العمل.

إن استخدام الإنترنت في العملية التعليمية ليس وليد اليوم بل يعود إلى ما قبل عام 2000. ومعظم الجامعات تستخدم اليوم ما يسمى "أنظمة إدارة التعلم" (Learning Management Systems). وفي ظل "أزمة كورونا" التي يعيشها العالم؛ توجهت غالبية المؤسسات التعليمية نحو التعليم الإلكتروني كبديل

أنسب لضمان استمرار العملية التعليمية. وزاد بشكل ملحوظ استخدام تطبيقات محادثات الفيديو عبر الإنترنت مثل "زوم" و"غوغل" و"ميتنغ" و"ويب إكس ميت" وغيرها.

وحسب موقع "تيك كرنش" (techcrunch)؛ فقد بلغت عمليات تحميل هذه البرامج 62 مليون مرة خلال فترة ما بين 14-21 مارس/آذار 2020، أي مع بداية عمليات حظر التحرك في كثير من الدول. كما تضاعف استخدام الكثير من التطبيقات والبرامج التعليمية؛ مثل حقيبة غوغل التعليمية و"أوفيس 365" وتطبيقات "أبل" ومواقع خدمات التقييم والأنشطة التفاعلية. وطبقاً لنفس الموقع، فقد زادت عمليات تحميل برامج iOS وغوغل التعليمية بنسبة 45% في أسبوع، ولعل كثيراً من قراء هذه السطور يخوضون هذه التجارب بأنفسهم أثناء مكوثهم "القسري" في بيوتهم.

ورغم إيجابيات التعلم الإلكتروني فإن أسئلة تدور في خلد الكثيرين عن فعاليته كبديل كلي للطرق التقليدية ومدى الاستعداد لذلك؟ وما هي التحديات التي تواجه التعليم الإلكتروني؟

- المحتوى التعليمي: يلجأ كثير من الاساتذة إلى ما يسمى "التصميم التعليمي" (Instructional Design)، لإعداد مادة تعليمية تحقق الأهداف بكفاءة عالية. ويقوم هذا التصميم عموماً على دراسة الاحتياجات التعليمية للطلاب، وتحديد الأهداف والوسائل المناسبة لتحقيقها، وأدوات لقياس مدى التعلم والتغذية الراجعة. ومن النماذج المستخدمة في التصميم التعليمي ADDIE و ASSURE وغيرها، والتعلم الإلكتروني ليس استثناء في هذا الجانب.

ولكن ما هو التحدي هنا؟ هنالك عدة جوانب ينبغي مراعاتها قبل استخدام التعلم الإلكتروني نعرض أهمها:

- الوسائل التعليمية: فاختيار الوسائل التعليمية يشكل تحدياً أساسياً في التصميم التعليمي التقليدي والإلكتروني، لاسيما مع الحاجة الماسة لتوظيف التعلم التفاعلي الذي يزيد انتباه الطلبة بإشراكهم المباشر كمساهمين لا كمتلقين، وهذا سيزيد من عامل التحفيز وسيحقق نتائج أفضل. وهنا يجب أن يبذل المدرس جهداً معتبراً لتحديد الوسائل التفاعلية المناسبة لكل هدف، فعملية إشراك الطلبة الموجودين في أماكن مختلفة، والمحافظة على انتباههم عبر الأجهزة، ليست بالأمر اليسير ولكنها بالتأكيد ليست مستحيلاً.

وينطبق نفس الأمر على عملية التقييم وبالذات لاحتساب العلامات (Summative Assessment)، فبينما تعتبر الامتحانات الكتابية الوسيلة الأكثر شيوعاً وخصوصاً في الامتحانات النصفية والنهائية - على الرغم من التحول الملحوظ نحو وسائل التقييم البديلة (Alternative Assessment) - فإن التقييم الإلكتروني يبدو متعسراً، لتعذر عملية المراقبة تغدياً للغش باستخدام نفس الأجهزة.

يتوفر على شبكة الإنترنت الكثير من البرامج والتطبيقات لتحقيق تفاعل الطلبة في العملية التعليمية فرادى أو مجموعات، منها Quizziz و Socrative و Padlet و kahoot و Mindmaps، بالإضافة التطبيقات التي توفرها غوغل ومايكروسوفت وأبل وغيرها. وكل ما يحتاجه المدرس هو التخطيط الجيد لاختيار الوسيلة المناسبة لكل هدف تعليمي، إلا أنها ربما ليست وافية بعدد للتقييم النهائي ورصد علامات الطلبة.

- تغطية الاحتياجات وأنماط التعلم المختلفة: إن مراعاة تنوع أنماط التعلم جزء من عناصر التخطيط لعملية تعليمية عادلة وناجعة، فهناك - حسب نموذج (VARK) لفليمنج وميلز - أربعة أنماط أساسية في التعلم: السمعي (Auditory Learners)، والبصري (Visual Learners)، والحركي (Kinesthetic Learners)، ونمط التعلم بالقراءة والكتابة (Read and Write Learners).

إن مسؤولية المعلم هنا أن ينوع وسائله لتغطي الاحتياجات المختلفة، فالتركيز على التحدث من طرفه طيلة وقت الحصة التعليمية قد يكون مناسباً للسمعيين، لكنه مضجر للبصريين والحركيين. وهنا يحتاج المعلم إلى أن يختار البرامج والتطبيقات المناسبة لتجهيز "تركيبة" من المواد التعليمية تتماشى مع الأنماط المختلفة.

2- جاهزية المدرس: يطلق مصطلح "جيل بيبي بومرز" (Baby Boomers Gen) على الفئات التي وُلدت ما بين عامي 1944 و1964، ومن أكبر المشاكل التي تواجه هذه الفئة هو الجاهزية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية التعلم، وهذا ليس انتقاصاً منهم ولكنه واقع فرضه الاكتشاف المتأخر لكثير من أجهزة التكنولوجيا والتطبيقات.

وكان من هؤلاء من استشعر أهمية الالتحاق بركبها فتعلمها واستخدمها، ومنهم من ظن أنه في غنى عنها. إلا أن طغيان التكنولوجيا، وشغف الأجيال بها، والوعي البيئي بضرورة التقليل من استخدام الأوراق، إلى غيرها من العوامل، أدت إلى التحول التدريجي والكبير نحو التكنولوجيا، مما شكّل صدمة لهذه الفئة التي غدت الآن تحت أمر واقع يحتم عليها استخدام التكنولوجيا، ويتقصدى تحميل ملفات ومشاركتها على السحابات الإلكترونية إلى ما هو أبعد من ذلك.

وهناك فئة أخرى من جيل وإنما من "جيل إكس" و"جيل المليونالز" (millennials) - عاشت حالة من الإنكار والتجاهل لكل هذه المتغيرات، فلم تعتمد إلى استخدام التكنولوجيا بشكل مناسب في السابق، وهي الآن تعيش نفس المعضلة إلا أنها ربما أفضل حالاً من الجيل السابق، نظراً لمعرفتها بأساسيات التكنولوجيا.

ولذلك نجم عن أزمة كورونا إطلاق دورات للمعلمين في مجال التعلم الإلكتروني ووسائله المتنوعة. ومما لا شك فيه أنهم سيواجهون تحدياً "مضحكاً" وهو سرعة طلابهم في مواكبة التكنولوجيا مقارنة بهم، وخيارهم هنا هو تقبل الأمر بروح رياضية وبعض المرح!

3- توفر التكنولوجيا: يعدّ توفر التكنولوجيا عاملاً مهماً لنجاح فكرة التعلم الإلكتروني، فبدونه سيغدو الأمر مجرد حلم. وهناك مستويات مختلفة لهذا التحدي، فتوفر الأجهزة وشبكة الإنترنت وسرعة الإنترنت وحُزْم الإنترنت، كل منها يُعدّ تحدياً بذاته أو مجتمعاً مع الآخرين. فقد يتوفر للطالب (أو حتى المعلم) الجهاز، إلا أنه قد لا تتوفر لديه خدمة إنترنت أساساً، وإن توفرت فقد تكون بطيئة، أو ربما بحزمة غير كافية لتغطية عروض الفيديو والمواد ذات الحجم الكبير.

وهنا لا بد للمعلم من أن يعرف أوضاع طلابه جميعاً ليختار الطرق الأكثر مناسبة للمجموع، فمثلاً إذا كانت المشكلة تتعلق بعدم توفر حزم كافية لدى الطلبة، فهنا يمكن تحضير المواد بأحجام صغيرة أو متوسطة، وقد يكون من الأفضل أيضاً تقليل استخدام الفيديو في اللقاءات المباشرة أو استخدامها لوقت قصير.

التعليم الطارئ عن بعد Emergency Remote Teaching

ظهر مصطلح التعليم الطارئ عن بعد للتعبير عن التحول الذي طرأ فجأة على طرق التدريس التقليدية، بهدف إيجاد حل مؤقت وسريع للتعليم يُمكن أن يُعتمد عليه خلال أوقات الطوارئ والأزمات، وينطوي التعليم الطارئ عن بعد على تقديم بديل للتعليم الصفّي وجهاً لوجه، والذي ستعود إليه الأنظمة التعليمية بمجرد انتهاء الأزمة أو الطوارئ. أي أن الهدف الأساسي في هذه الظروف لا يتمثل في إعادة إنشاء نظام بيئي تعليمي قوي، بل توفير الوصول المؤقت إلى التعليم والدعم التعليمي بطريقة سريعة الإعداد ومتاحة بشكل موثوق أثناء الطوارئ.

في الواقع، تعود نشأة مصطلح التعلم عن بعد إلى بداية خدمة البريد الأمريكي في منتصف القرن التاسع عشر، وأدى الانتشار الكبير لاستخدام الإنترنت إلى ظهور أساليب مختلفة من التعلم الإلكتروني، واعتمدت مؤسسات التعليم الجامعي على هذا النوع من التعليم والتعليم الافتراضي.

وتوضح نتالي ميلمان والتي عملت في التدريس الجامعي بجامعة جورج واشنطن لمدة تزيد عن عشرين عاماً، وعاصرت ظروفاً استثنائية للتعليم الجامعي أثناء هجمات 11 سبتمبر 2001، وإعصار إيزابيل 2003، وانتشار فيروس N1H1 عامي 2009-2010، أن الظروف التي فرضها انتشار فيروس كورونا ظروفاً غير مسبوق، فما نشهده لا يندرج تحت أساليب التعليم المتعارف عليها، فالوضع الحالي يمثل تعليماً طارئاً عن بعد، أو التعليم في ظل انتشار الأوبئة، وينبع الاختلاف من حيث الانتقال المفاجئ إلى تقديم هذا النوع من التعليم كبديل عن التعليم التقليدي، وقد لا تتوافر الشروط والإمكانات

المطلوبة لتنفيذه وما يتطلبه من جودة إعداد المحتوى وتدريب للمتعلمين على هذا النوع من التعليم، بالإضافة إلى الشكوك حول مدى استمرار تلك الحالة، والمخاوف التي يثيرها انتشار الوباء، والأسئلة المثارة باستمرار حول الوقاية منه، العلاج، أطوار الفيروس، مراحل انتشاره، انحساره، وهكذا.....إلى العديد والمزيد من الأسئلة التي تراود أذهان الطلاب والاساتذة كغيرهم من فئات المجتمع. أي أن مصطلح التعليم الطارئ عن بعد يُعبر عن الانتقال المفاجئ من أساليب التدريس التقليدية إلى استخدام التعليم عبر الانترنت، ضمن حالة استثنائية لمواجهة ظروف تحول دون استمرار العملية التعليمية بصورتها المتعارف عليها، والتدريس وجهاً لوجه.

التعليم الطارئ عن بعد والتعلم الإلكتروني

يقول مالكولم براون Malcom Brown ، مدير مبادرات التعلم في جمعية EDUCAUSE الأمريكية، وهي من الجمعيات الرائدة في مجال تكنولوجيا التعليم، "إنه من الضروري التمييز بين مصطلحي التعلم الإلكتروني والتعليم الطارئ عن بعد، لأن التعلم الإلكتروني مصطلح مفتوح لمجموعة متنوعة من التفسيرات، بالإضافة إلى ذلك فإن التمييز بين المصطلحين يُمكن أن يشكل مستقبل التعليم لسنوات قادمة .

وتوضح هيئة التقييم والتدريب (2020) بعض أوجه الاختلاف بين التعليم الطارئ عن بعد والتعلم الإلكتروني، وذلك من خلال تحديد أهم الجوانب التي يتميز فيها التعلم الإلكتروني على النحو التالي:

- ❖ يعتمد التعلم الإلكتروني على تخطيط وتصميم تعليمي دقيق باستخدام نموذج منهجي للتخطيط والتصميم، وتُتخذ وفق هذا التصميم قرارات تؤثر في جودة التعليم عن بعد، وتغيب المنهجية والتخطيط عن التعليم الطارئ حالياً.
- ❖ يعتمد تصميم التعلم الإلكتروني على ثمانية أبعاد شاملة، تحدد بالضبط كل جوانب التعلم الإلكتروني، ويفتقد التعليم الطارئ عن بعد إلى هذه الشمولية.
- ❖ يعتمد التعلم الإلكتروني على بيئة متكاملة من العوامل المترابطة فيما بينها، وينبغي عدم خلطه مع التعليم الطارئ الذي لا يتجاوز نقل المعلومات.
- ❖ يتجاوز التخطيط الجيد للتعلم الإلكتروني مجرد تحديد المحتوى الذي يُقدّم إلى الاهتمام بدعم أنماط التواصل المختلفة اللازمة لعمليات التعلم، ويتطلب هذا الأمر النظر إلى عملية التعلم بكونها عملية اجتماعية ومعرفية في آن واحد، وليست مجرد نقل المعلومات من طرف لآخر.
- ❖ يهدف التعلم الإلكتروني لصناعة مجتمع تعلم بحيث يدعم المتعلمين تعليمياً عبر إشراكهم بالمنهج، وبأنماط أخرى من الدعم الاجتماعي، بينما يهدف التعليم الطارئ عن بعد إلى حل مؤقت للتدريس، بما يُمكن تجهيزه بشكل سريع خلال الطوارئ والأزمات.

❖ يتطلب التعلم الإلكتروني الفاعل استثماراً في منظومة تدعم المتعلم، ويتطلب ذلك وقتاً في تحديده وبنائه.

❖ عادة ما يستغرق إعداد مقرر للتعلم الإلكتروني ما بين ستة إلى تسعة أشهر، وعادة لن يصل مقدمو التعلم الإلكتروني إلى تقديم المحتوى بشكل جيد إلا بعد تقديم هذا المحتوى ثلاث مرات، وهذا الأمر غير متوفر في التعليم الطارئ عن بعد.

وبالإضافة إلى ما سبق فقد أظهرت متابعة تجارب التعليم الطارئ عن بعد لجوء بعض الأنظمة التعليمية إلى تقديم المحتوى التعليمي عبر فضائيات تعليمية، أو عبر قنوات التلفاز الرسمي، أي دون استخدام شبكة الإنترنت، بخلاف التعلم الإلكتروني الذي يعتمد على توظيف شبكة الإنترنت، أو حتى باستخدام نسخ ورقية للمحتوى التعليمي، كذلك فإن التعليم الطارئ عن بعد يحول دون تطبيق العديد من أساليب التعلم الإلكتروني، ومنها على سبيل المثال [الفصل المنعكس أو المقلوب Flipped Classroom](#)، فلا مجال لقلب الفصل الدراسي، حيث أن التعليم يتم بشكل تام في المنزل، دون أي شكل من أشكال التفاعل الصفي بين المعلم والطلاب.

الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ INEE

تم إصدار المعايير الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ والأزمات من قبل الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE) Inter-agency Network for Education In Emergencies، وشبكة INEE هي شبكة مفتوحة تشمل وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وجهات مانحة وباحثين ومختصين بشأن التعليم حول العالم، وتهدف الشبكة إلى تأمين حق التعليم في حالات الطوارئ والأزمات على اختلافها.

وتستند المعايير للتعليم في حالات الطوارئ والأزمات إلى مجموعة من المبادئ على النحو التالي:

❖ التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان للجميع، بمن فيهم المتضررين من الأزمات وعدم الاستقرار.

❖ يساعد التعليم على الحماية أثناء الأزمات ويضع أساساً مستداماً للتعافي والسلام والتنمية.

❖ ينبغي إدراج التعليم في جميع الاستجابات الإنسانية.

❖ العمل بنشاط على استدامة سياسات وخدمات التعليم، وتنسيقها عبر سلسلة مُتصلة من العمل الإنساني والتنموي، قبل وأثناء مرحلة الأزمات والتعافي منها.

❖ التعليم كغيره من المساعي الإنسانية والإنمائية الأخرى، يجب أن يلتزم بمعايير واضحة للجودة، وأن يكون هناك تحمل للمسؤولية عن النتائج.

❖ يمكن التعامل مع الأزمات التي تزعزع استقرار التعليم على أنها ليست حالات طارئة فحسب وإنما هي فرص للتغيير الإيجابي أيضاً.

العمل التعاوني

❖ احترام التنوع.

❖ تمكين الأصوات المهمشة من إبداء الرأي.

❖ الاعتراف بالاختلافات في السلطة والالتزام بالمساواة

وتم إصدار تلك المعايير ضمن خمس نطاقات رئيسة على النحو الموضح في الشكل التالي:

جهود اليونسكو في أزمة كورونا

في إطار سعي منظمة اليونسكو لدعم جهود الدول الأعضاء في مواجهة الإغلاق الطارئ الاماكن التعليمية ، فقد أعلنت المنظمة في مطلع إبريل الماضي إلى إطلاق تحالف عالمي للتعليم من أجل دعم الدول في توسيع نطاق أفضل حلول التعلم عن بعد، والوصول إلى الأطفال والشباب الأكثر عرضة للخطر، وأشارت المنظمة عبر موقعها الرسمي (<https://www.un.org/ar/coronavirus>) إلى أن إغلاق المدارس والجامعات بسبب وباء كورونا قد ألحق الضرر بأكثر من مليار ونصف المليار متعلم موزعين في 165 بلداً، وقالت المديرية العامة لليونسكو، السيدة أودري أزولاي Audery Azoulay ، في هذا السياق: "لم يسبق لنا أبداً أن شهدنا هذا الحد من الاضطراب في مجال التعليم، وإن إقامة الشراكات هي سبيلنا الوحيد للمضي قدماً. إذ يحث هذا التحالف على العمل المنسق والمبتكر لإيجاد حلول لا تقتصر على دعم المتعلمين والمدرسين والاساتذة في الوقت الراهن وحسب، بل تستمر معنا طوال عملية التعافي، وذلك مع إيلاء تركيز خاص لمبادئ الإدماج والإنصاف."

ويسعى التحالف في المقام الأول إلى بلوغ الأهداف التالية:

❖ مساعدة البلدان في تعبئة الموارد وتنفيذ حلول مبتكرة ومناسبة للسياقات المحلية لتوفير التعليم عن بعد، وتعزيز النهج القائم على التكنولوجيا المتقدمة أو البسيطة أو تلك غير القائمة على التكنولوجيا.

❖ التوصل إلى حلول منصفة تكفل التعليم للجميع.

❖ ضمان الاستجابة على نحو منسق وتجنب تداخل الجهود.

❖ تيسير عودة الطلاب إلى المدرسة عند إعادة فتح المدارس وبالتالي تجنب ارتفاع معدلات التوقف عن الدراسة.

وجاء توجه اليونسكو إلى إطلاق التحالف العالمي للتعليم في ضوء رؤية المنظمة لحماية حقوق الأطفال الضعفاء والمحرومين والمهمشين اجتماعياً، بما في ذلك الفتيات والفقراء والمعوقين والمتعلمين النازحين، ومنح هذه الفئات من الاطفال أولوية خاصة، باعتبارهم الأكثر عرضة لفقدان فرصة التعلم، ومعاونة التدهور الصحي، وعلى الأرجح فإن العديد من هذه الفئات لن يعودوا إلى المدارس عند إعادة فتح هذه المؤسسات، لذا حاولت منظمة اليونسكو من خلال هذا التحالف دعم حقوق هذه الفئات في مختلف دول العالم .

أولاً: حصيلة عمل طاقمنا التربوي والإداري بمعهد الموانئ في عملية التحول للتعليم والتعلم عن بعد في جميع الأطوار التعليمية من التحضيري إلى دبلوم ابتداء من تاريخ 15 اذار إلى 25 حزيران 2020

- عدد الفيديوهات المسجلة والمباشرة من طرف الطاقم: 123 فيديو .
- عدد الفيديوهات الجاهزة التي تمت مشاركتها من اليوتيوب: 168 فيديو .
- عدد ملفات العمل 128: PDF, DOC, PPT ملف.
- عدد الصور التوضيحية: 332 صورة.
- عدد المنشورات الكتابية في المنصات: 42 منشور.
- عدد روابط الأنترنت: 89 رابط.
- عدد الدروس والشروحات: 281 درس.
- عدد التمارين والتقييمات والحلول: 174 تمرين وحل.
- عدد مشورات التواصل الاجتماعي مع المتعلمين: 256 تواصل .
- عدد الإعلانات الإعلامية: 99 إعلان.
- عدد المواد المُدرّسة: 15 مادة.
- نسبة ارتباط المتعلمين في المنصات التعليمية: 87,38%
- عدد البيانات الصادرة من اللجنة إدارة الأزمة في المعهد : 8 بيانات.
- عدد البيانات الصادرة لطاقم المعهد : 5 بيانات.
- عدد البيانات الصادرة للطلبة المعهد: 3 بيانات.
- عدد اجتماعات خلية إدارة الأزمة في المعهد مع الطاقم التدريسي عن بعد: 2 اجتماعات.
- عدد مبادرات دعم المجتمع المحلي في التحول للتعليم عن بعد: 4 مبادرات.

ثانياً: الهيكل التنظيمي المؤقت - مرحلة إدارة الأزمة.

اعتمدت معهد الموانئ هيكلًا تنظيميًا مؤقتًا من أجل إدارة الأزمة بفعالية من خلال استحداث اللجنة لإدارة الأزمة في المعهد ، حيث باشرت عملها بدءًا من تاريخ إصدار البيان الأول لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي حول غلق الجامعات والمعاهد .

وهذا لمتابعة الأوضاع والمستجدات وتقديم الحلول والبدائل للعملية التعليمية والنفسية المتعلمين ، وقد شكلت اللجنة في هذا الصدد مجموعة من اللجان الفرعية التابعة لها لتكون في خدمة الطلبة في جميع الأطوار التعليمية ومجموعها 8 للجان والخلايا وفق الآتي:

- 1- للجنة إدارة الأزمة: متابعة ومناقشة تطورات ومستجدات الأزمة أولاً بأول ورسم الخطط والسياسات تبعاً لها والعمل على تنسيق وتوجيه عمل الخلايا الفرعية .
- 2- للجنة التعليم عن بعد: إدارة عملية التعليم والتعلم عن بعد (تخطيط - تنفيذ - تقييم) عبر المنصات التعليمية للطلبة في جميع الأقسام والمستويات .
- 3- للجنة تكنولوجيا المعلومات: IT تقديم الدعم والحلول لمختلف الإشكالات التقنية التي تعترض الأساتذة والطلبة في عملية التحول للتعليم والتعلم عن بعد.
- 4- للجنة الإعلام والعلاقات العامة: تصميم وإنتاج ونشر مختلف المنشورات والمواد الإعلامية داخليا وخارجيا ودعم المعهد في عملية التحول للتعليم عن بعد.
- 5- للجنة الإحصاء والتواصل مع للطلبة والاساتذة : إحصاء الأعمال التي يتم نشرها ضمن عملية التعليم عن بعد عبر المنصات التعليمية وكذا التواصل مع اطراف العملية التعليمية من أجل الاستماع إلى آرائهم.
- 6- للجنة التوعية والدعم النفسي: تقديم الدعم والمساندة النفسية للطلبة وأسرههم في فترة الحجر المنزلي.
- 7- للجنة الموارد المالية والدعم اللوجيستي: تقديم الدعم اللوجيستي للقيام بعملية التعليم عن بعد على أحسن وجه من خلال توفير المستلزمات والخدمات المساعدة على ذلك.
- 8- للجنة الأنشطة الثقافية والإبداعية والرياضية: تقديم الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية للطلبة عن بعد عبر منصاتهم التعليمية وتشجيعهم على المشاركة الفعالة فيها.

ثالثا : دوافع اختيار المدرسة للفيسبوك وكلاس روم وغيرها كمنصات تعليمية وتواصلية مع الطلبة من الكورس الدراسي

- 1- اعتماد المعهد لمنصة الانستغرام ومجموعات الفيسبوك كان ساري المفعول قبل بداية الأزمة.
- 2- توفر الفيسبوك لدى غالبية الطلبة وتعودهم على التواصل مع الأساتذة
- 3- رجحت للجنة إدارة الأزمة في المعهد إتمام الدروس والتفاعل مع الطلبة بدلا من بذل المزيد من الوقت والجهد في اعتماد منصة جديدة.
- 4- صعوبة تأقلم كل الطلبة حاليا مع أي منصة تعليمية جديدة عليهم دون تلقينهم التدريب المناسب على استخدامها واختبارها.
- 5- التفكير المتأنى ودراسة كل الخيارات والبدائل المتاحة والممكنة واختبارها قبل إطلاق واعتماد أي منصة .
- 6- التفرد حاليا لمزيد من البحث في نظريات التعليم الحديثة لتصميم المواد للتعليم الإلكتروني.

رابعاً: التعريف بمختلف قنوات التواصل، التعليم والتعلم عن بعد المعتمدة في المعهد

1- كلاس دوجو : Class Dojo

2- فاييبوك: Facebook

3- Classroom

4- Free Conference Call

5- Whatsapp

6- Instagram

7- Zoom Cloud Meetings

8- Skype

9- البريد الإلكتروني: E-mail

10- اللينكد إن Linked-in

11- اليوتيوب : YouTube

الفصل الثالث / التوصيات

- 1- توفير البيئة التعليمية المناسبة للطلبة في المنازل.
- 2- نشر ثقافة التعلم الذاتي والتعلم عن بعد والتعلم بالبحث والمشاركة.
- 3- توعية الطلبة وأولياء الأمور والمدرسين وإدارات المعهد بالمبادرة.
- 4- ضرورة الأسئلة المباشرة للتأكد من تواجد الطالب وتفقد الحضور بين الحين والآخر.
- 5- وضع آليات وضوابط للمبادرة لاعتماد مخرجاتها لقبول في الجامعات العالمية .
- 6- التزام الطلبة بجدول الحصص واستخدام الأجهزة في الغرض المخصص لها.